

قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٣

باتشاء وظيفتين في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنشىء في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ قسم ١٠
"وزارة الصناعة العمومية" فرع ١ "الديوان العام" باب (أ) ماهيات
وأبحور مرتبات "وظيفتان الأولى من درجة مدير عام ب (١٢٠٠ جنيه)
سنتين مقابل حنف وظيفة من نفس الدرجة في ميزانية الفرع "مصلحة
الصناعة الرقائقية" من نفس التصنيف - والثانية من الدرجة الأولى بقيمة
قدرها (١١٤٠٩٦٠ جنيه) سنتين ضمن الوظائف المالية الإدارية مقابل
حنف وظيفة من نفس المرتبة ضمن الوظائف المالية الفنية من نفس الفرع .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والصناعة العمومية تنفيذ
هذا القانون كل منها فيما يخصه ،
بعد بصره بأبدى في ٢٥ ربى سنة ١٣٧٢ (٩ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد (بالنواب)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الصناعة العمومية

نور الدين طراف

قانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٣

يُفتح اعتباراً إضافياً في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣
بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقته رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ قسم ١٣
"وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المبانى الاميرية" باب ٣
"أعمال جديدة" اعتباراً إضافياً قدره ٢٠٠٠ جنيه (القان ومائتا جنيه) لاقامة
متل المساجح السيد العرى تكون من دور واحد أربع غرف وببور نافذ
ويؤخذ هذا الاعتبار الإضافي من ربط المصارففات غير المنظورة .
مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ
هذا القانون كل منها فيما يخصه ،
بعد بصره بأبدى في ٢٥ ربى سنة ١٣٧٢ (٩ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد (بالنواب) رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الأشغال العمومية

سراج فهمي

قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٣

ينقل بعض وظائف من الكادر الكافي إلى الكادر الإداري
وبالملاك بميزانية مصلحة الأموال المفرزة

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقته رأى مجلس الوزراء ،